المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب
(الأردن حالة دراسة: للفترة ٢٠١١-٢٠١٨)

د. رضوان محمود المجالي *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٩/٤/٣م. تاريخ القبول: ٢٠١٩/٨/٢٦م .

ملخص

تهدف الدراسة إلى البحث في المنظور السياسي للدولة في مواجهة التطرف والإرهاب من خلال دراسة منهجية للدور الوظيفي للدولة على مستوى المدخلات والمخرجات ضمن البيئة الداخلية والخارجية والأدوات المساندة لها؛ من منطلق أهم الأدوار والوظائف على مستوى السياسة الداخلية والخارجية الأردنية في كيفية التعامل مع التطرف والإرهاب خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٨). تظهر في المقابل أهمية الدراسة في سياق دراسات النظم السياسية، التي تتناول موضوعاً مهماً أصبح من الموضوعات التي دفعت الكثير من الدارسين والمفكرين في البحث في طبيعة ظاهرة التطرف والإرهاب وكيفية التصدي لها على مختلف المستويات، وبشكل خاص المستوى السياسي، وأهم الاستراتيجيات التي يجب على الدول اتباعها في ضوء تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في مواجهة التطرف والإرهاب ضمن الإجراءات الوقائية وإدارة الأزمات الإرهابية.

استخدمت الدراسة منهج تحليل النظم والمنهج البنائي الوظيفي في تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها، حيث برز السؤال الرئيس لها: ما أهم الأدوار السياسية للأردن في مواجهة التطرف والإرهاب خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)؟.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها: أن الأردن استطاع اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) في مواجهة التطرف والإرهاب في إطار الوظائف والأدوار السياسية للدولة التي شكلت الأداة المساندة للوظائف الأخرى (الأمنية والاجتماعية والدينية). في المقابل شكل العامل الاقتصادي عاملاً مؤثراً سلبياً في الجهود الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب.وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كجانب مهم ومساند للوظيفة السياسية والأمنية الأردنية.

الكلمات الدالة: المنظور السياسي، الإرهاب، التطرف، الأردن.

* قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

The Political Perspective confront Extremism and Terrorism: A Case Study of Jordan during the Periods (2011-2018)

Dr. Radwan Mahmoud Al Majali

Abstract

This research aims at investigating the political perspective of the state in the face of extremism and terrorism through a systematic study of the functional role of the state at the level of inputs and outputs within the internal and external environment and supporting tools. by discussing the most important roles and functions at the level of the Jordanian domestic and foreign policy in how to deal with extremism and terrorism during the period (2011-2018). Thus, the significance of this research in the context of political systems' studies that deal with an important subject that has become the interest of many thinkers and scholars to look into the nature of the phenomenon of extremism and terrorism as well as how to address it at various levels, particularly the political level. The most important strategies that must be followed by the state in the light of the internal and external environment in the face of extremism and terrorism as preventive measures and terrorist crises' management. In order to achieve the objectives of the study and address the research questions, this study used the analysis systems methodology and the functional constructional approach. In relevance, the most important question was; what was the most important role of Jordan in fighting extremism and terrorism during the period (2011-2018)?. The findings of the study showed that: i. Jordan has been able to take a number of measures both at the domestic and foreign policies level to face extremism and terrorism within the framework of the functions and political roles of the state during the period (2011-2018) that supported other functions such as the political, social and religious ones. ii. The economic factor appeared influential negative factor in the Jordanian efforts in the confront extremism and terrorism. This study recommended the need to address the economic and social problems as important aspect that supports the Jordanian political and security functions.

Keywords: Political Perspective, Terrorism, Extremism and Jordan

المقدمة:

تشكل ظاهرة التطرف والإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية منذ فترات تاريخية مختلفة، كان لها الآثر الكبير في نشوء حالة من عدم الاستقرار في تلك المجتمعات، حيث زاد خطر هذه الظاهرة مع التطور في التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى لزيادة اهتمامات الدول بوضع استراتيجيات، وخطط لمواجهة التطرف والإرهاب.

في مقابل ذلك، شهدت المنطقة العربية مجموعة من التغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية خلال فترة ثورات الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٨)، والتي ساهمت بنشوء حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، كان لظهور التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود الدور المؤثر في زيادة المدركات الأمنية للدول، واهتماماتها السياسية في تعزيز الإجراءات والتدابير للحيلولة دون تأثير تلك الجماعات الإرهابية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنظم السياسية.

إن تحدي التطرف والإرهاب قد تطور كنتيجة لتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، فكانت الفرصة سانحة لاستغلال حالة الاختلال الوظيفي للدولة في تفعيل أهداف تلك التنظيمات وبناء قدراتها في السيطرة والتحكم وزيادة أعداد الفئات الموالية لها.

في السياق نفسه، شكل المنظور السياسي الأردني في مواجهة التطرف والإرهاب أحد القدرات الوظيفية وفق نسق نظمي من المدخلات والعمليات والمخرجات في النظام السياسي، وذلك في إطار ترابط وتناسق العناصر المختلفة، بحيث تقوم بأدوار مختلفة لتحقيق هدف واحد وهو الوقاية والعلاج لظاهرة التطرف والإرهاب. ظهر هذا الأمر جليا خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، من قبل الدولة الأردنية في تفعيل آلياتها السياسية على المستوى الداخلي والخارجي لمواجهة التطرف والإرهاب – والذي شكل أخطر العوامل المؤثرة الناجمة عن تداعيات حالة عدم الاستقرار الإقليمي.

ومن هنا يظهر للمتابع في طبيعة الدور السياسي الأردني في التصدي لهذه الظاهرة أنها أخذت العديد من الجوانب على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وكانت ضمن مستويات السياسة الخارجية، وطبيعة فاعلية الدبلوماسية الأردنية، والخطاب السياسي الأردني الخارجي، وعلى المستوى التشريعي والمؤسسي وكيفية تفعيل عمل المؤسسات الرسمية والغير رسمية في مواجهة التطرف والإرهاب.

مشكلة الدراسة:

يشكل التطرف والإرهاب أحد العوامل الخارجية المؤثرة في استقرار النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما مع بروز التطورات الكبيرة والمتسارعة في التكنولوجيا وثورة الاتصالات والتي على الرغم من ايجابياتها إلا أنها غدت أحد الوسائل والأدوات التي لجأت لها التنظيمات والجماعات الإرهابية في تحقيق

أهدافها، في مقابل زيادة حدة الحروب والنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية (الحرب الأهلية)، وتفاقم مشاكل الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع الدول لتعزيز دورها السياسي من خلال تفعيل وظائفها المختلف (الأمنية والاقتصادية والاجتماعية) في مواجهة خطر التطرف والإرهاب.

في مقابل ذلك، نجد أن استمرار المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع يساهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار السياسي وزيادة خطر التطرف والإرهاب مما يدفع الدولة لضرورة إعادة النظر في تفعيل المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن سؤال رئيس:

ما حدود الدور السياسي للأردن في مواجهة التطرف والإرهاب في ظل تأثير تحديات البيئة الداخلية والخارجية؟. يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١- ما طبيعة المنظور السياسي الأردني في مواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية؟
٢- ما أهم خطوات السياسة الأردنية في محاربة التطرف والإرهاب على المستوى الداخلي والخارجي؟
٣- ما آلية تعزيز المنظور السياسي الأردني في مواجهة التطرف والإرهاب؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات قائمة على العلاقة بين متغيرين: مستقل وتابع.

العلاقة بين التطرف والإرهاب والمنظور السياسي الأردني (الوظيفة السياسية للدولة).

- كلما زاد تأثير ظاهرة التطرف والإرهاب كلما زادت فعالية الدولة السياسية في مواجهة خطر هذه الظاهرة.
- كلما زادت قدرة النظام السياسي الأردني على تفعيل وظائفه (السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية) كلما قل تأثير التطرف والإرهاب والعكس صحيح.
- كلما زادت تحديات المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية داخل المجتمع كلما أضعفت من فعالية الدولة السياسية في مواجهة التطرف والإرهاب.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناول موضوع بات من القضايا الرئيسة على أجندة السياسة الدولية الحالية لما يضفيه من مخاطر وتأثير على مختلف دول وشعوب العالم. حيث يشكل التطرف والإرهاب

والذي انتشر بشكل كبير من خلال التنظيمات الإرهابية المختلفة أحد أبزر الجوانب المؤثرة في سلوك الدول الخارجي والداخلي. ومن هنا تبرز أهمية الدراسة المتمثلة في جانبين، هما:

الأهمية العلمية: المساهمة في تقديم دراسة علمية تبحث في توضيح أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في مواجهة التطرف والإرهاب، وذلك بهدف استفادة الباحثين والدارسين في فهم وإدراك السياسة الأردنية وكيفية تفعيل خياراتها على المستويات المختلفة، وضمن المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب.

الأهمية العملية: تنبع من تحليل وتقييم للدور الأردني في مواجهة التطرف والإرهاب، وتفسير نقاط القوة والضعف في استغلال التنظيمات الإرهابية في اختلال المنظور السياسي الوظيفي للدولة، والعمل على تقديم حلول علاجية ووقائية لصانع القرار السياسي في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على طبيعة المنظور السياسي الأردني، وكيفية توظيفه في إدارة الأزمات المختلفة وبشكل خاص أزمة التطرف والإرهاب.
٢- بيان أهم التحديات التي تواجه صانع القرار الأردني في تعزيز المنظور السياسي لمواجهة التطرف والإرهاب.
٣- عرض أهم الجوانب الوظيفية التي قام بها الأردن في مواجهة التطرف والإرهاب، وكيفية معالجة السلبيات الموجودة.

حدود الدراسة:

تشتمل الدراسة في تناولها المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب وبشكل خاص الأردن دراسة حالة، بالحدود الزمنية والمكانية لمضمون الدراسة، وهي:

١- الحدود الزمنية: تمتد الدراسة لتشمل الفترة(٢٠١١-٢٠١٨) وهي الفترة التي شهدت حالة عدم الاستقرار الإقليمي مع انطلاق موجة الثورات العربية عام ٢٠١١، واستمرت إلى نهاية عام ٢٠١٨ والتي شكلت فترة لانتهاء الدراسة.
٢- الحدود المكانية: تشمل الدراسة في حدودها المكانية المملكة الأردنية الهاشمية.
٣- محددات الدراسة: تقع دراسة المنظور السياسي في مواجهة (التطرف والإرهاب). ضمن مستويين من التحليل:

أ- مستوى السياسة الخارجية: سلوك الدولة وتفاعلاتها في علاقاتها الدولية.

ب-مستوى النظام السياسي: سلوك الدولة وتفاعلاتها ضمن حدود النظام السياسي.

مصطلحات الدراسة:

١- المنظور السياسي: يعرف المنظور السياسي في سياق البحث في الدراسات السياسية، من خلال تناول قضية معينة في إطار بحثي خاص، وإمكانية تبويبها وتصنيفها طبقا لقواعد علمية معينة. يرجع تناول كلمة منظور(paradigm) إلى عام ١٩٦٢ واستخدامات العالم "كوهن" في كتابه "بنية الثورات العلمية "The Structure of Scientific Revolutions"، وقد عرفه بأنه "هو ما يشترك فيه أعضاء مجموعة من الباحثين من قيم ومعتقدات وتقنيات تشكل حلاً لمشكلة علمية، وبذلك فهو كل جماعة علمية تتكون من أفراد يتقاسمون نفس المنظور؛ فالمنظور السياسي هو مجالات الاهتمام العلمي لمجموعة الظواهر التي يمكن تفسيرها من خلال الأبعاد والمفاهيم السياسية"[١].

حيث يشكل المنظور السياسي مجال اهتمام الدول ودرجة فعاليتها السياسية من خلال تفعيل كافة وظائفها المختلفة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها ومصلحتها القومية. ويعتبر الأمن القومي من ضمن المنظور السياسي للدولة، حيث تدخل قضية مواجهة التطرف والإرهاب كأبرز قضايا الأمن القومي للدولة[٢].

أما التعريف الإجرائي للمنظور السياسي فهو "مجموعة التصورات والقيم السياسية التي يشترك فيها الباحثون بهدف استخدامها لتفسير لظواهر سياسية معينة".

٢- التطرف والإرهاب: لا يوجد تعريف موحد للإرهاب وذلك لاختلاف وتعدد أشكاله وأنواعه وطبيعته واختلاف الدول فيه، حيث عرفته اتفاقية جنيف لعام ١٩٧٣ الخاصة بقمع ومعاقبة الإرهاب: "إن العمل الإرهابي هو الموجه ضد دولة ما، أو يقصد به حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور"٣.

---

١ - يخلف (٢٠٠٧)، مفهوم المنظور والعلاقات الدولية، مقياس نظرية العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر. ص ص ٢-٣.

٢ - المجالي، رضوان (٢٠١٨)، مذكرات مادة مناهج البحث في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص٣٤-٣٥.

٣ - المادة الأولى من اتفاقية جنيف الخاصة بقمع ومنع الإرهاب لعام ١٩٧٣.

أما التطرف فيعرف بأنه " الغلو في عقيدة أو ايدولوجيا أو فكر أو مذهب معين يختص بفئة أو طائفة أو دين أو حزب أو جماعة معينة يعبر عن حالة من الخروج عن القواعد الفكرية والسلوكية التي يرتضيها مجتمع من الأفكار والعادات والمعتقدات" [١].

ومن هنا يمكن تعريف الإرهاب إجرائيا بأنه" جريمة أو فعل غير مشروع يتم ارتكابه من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد يترتب عليها أضراراً مادية ونفسية وتثير الرعب والخوف بين الناس".

٣- السياسة الأردنية: ينظر للسياسة على أنها إدارة شؤون الدولة على المستوى الداخلي والخارجي[٢]. وتعرف السياسة الأردنية بأنها" مجموعة النشاطات والتفاعلات التي تحدث ضمن السلوك الداخلي والخارجي الأردني والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة الأردنية"[٣]. حيث أن السياسة الداخلية الأردنية بحدود النظام السياسي الأردني ضمن العناصر المكونة له: من الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والأحزاب السياسية والرأي العام والموقع الجغرافي والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والاجتماعي...الخ، تعبر عن تفاعلات وسياسات تحدث داخل البيئة الداخلية، في مقابل تشكل السياسة الخارجية الأردنية نمط النشاطات والتفاعلات للسلوك الخارجي الأردني في محيطه الإقليمي والدولي إزاء القضايا المختلفة. ويتم التعبير عن هذا السلوك الخارجي من خلال عملية صنع القرار وأدوات تنفيذه[٤].

أما التعريف الإجرائي للسياسة الأردنية فهو "سلوك الدولة الأردنية ضمن البيئة الداخلية والخارجية في إطارها الوظيفي من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها".

أولاً: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:

١- الإطار النظري المفسر للدراسة:

تختلف عملية البحث في تفسير قدرة الدول على مواجهة التطرف والإرهاب من منظور سياسي من نظام سياسي إلى آخر باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية من حيث: مكونات وعناصر البيئة الداخلية

١- مديرية الإفتاء (٢٠٠٦)، التطرف حقيقته وبواعثه، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية. ص ٢٣.

٢- الهزايمة وآخرون (٢٠١٨)، مبادئ العلوم السياسية، دار كنوز المعرفة، عمان. ص١٢.

٣- المعايطة، لارا (٢٠١٨) السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق(٢٠١١-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص ٢٤.

٤- الوريكات، معتز(٢٠١٦)، أثر السياسة الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط. ص ص ١١-١٢.

للنظام، ودرجة تفاعلاتها الخارجية، وحجم التأثير والتأثر في النظام الإقليمي والدولي. ومن هنا يمكن أن نقدم تفسيراً نظريا للدراسة على النحو التالي:

أ-منهج تحليل النظم: ينظر للنظام السياسي بأنه "مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة والمؤثرة فيما بينها والمتعلقة بالتوزيع السلطوي للقيم في المجتمع"، تضم البيئة الداخلية مجموعة من العناصر(المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية)- والتي تشكل مدخلات النظام ضمن مستويين (التأييد، والمطالب)، بينما تعتمد عمليات النظام على قدراته في تحقيق وظائفه المختلفة، وما يترتب على عملية صنع القرار من قرارات وتعليمات وأنظمة في إطار مؤسسي وتشريعي تشكل مخرجات للنظام ذات تأثيرات سلبية وإيجابية[١]، وعوامل مؤثرة في تحقيق الأمن الوطني كما المدخلات، في مقابل ذلك تظهر تأثيرات البيئة الخارجية على وظائف النظام وعناصره[٢]، وبشكل خاص على مقدرة النظام في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، وانعكاس ذلك على باقي عناصر ومكونات النظام السياسي والوظائف الأخرى.

ويتضح هنا الجانب التوظيفي لمنهج تحليل النظم في دراسة النظام السياسي الأردني في سياق البحث في محددات البيئة الداخلية والخارجية، وطبيعة عناصر النظام وحجم تأثير البنى المختلفة فيه في عمليات النظام ومدى فعالية الحكومة في القيام بوظائفها وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وردود الفعل المترتبة على ذلك (انظر تطبيق نموذج لديفيد ايستون على النظام السياسي الأردني في شكل رقم(١)).

١- المجالي، رضوان(٢٠١٥)، أثر الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في الأردن، مجلة دفاتر القانون والسياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد ١٢. ص ٥١.

٢ -عوض، جابر(١٩٩٢)، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم السياسية، جامعة القاهرة. ص ص ١٩-٢٠.

الشكل رقم(١)

نموذج ديفيد استون للنظام السياسي[١].

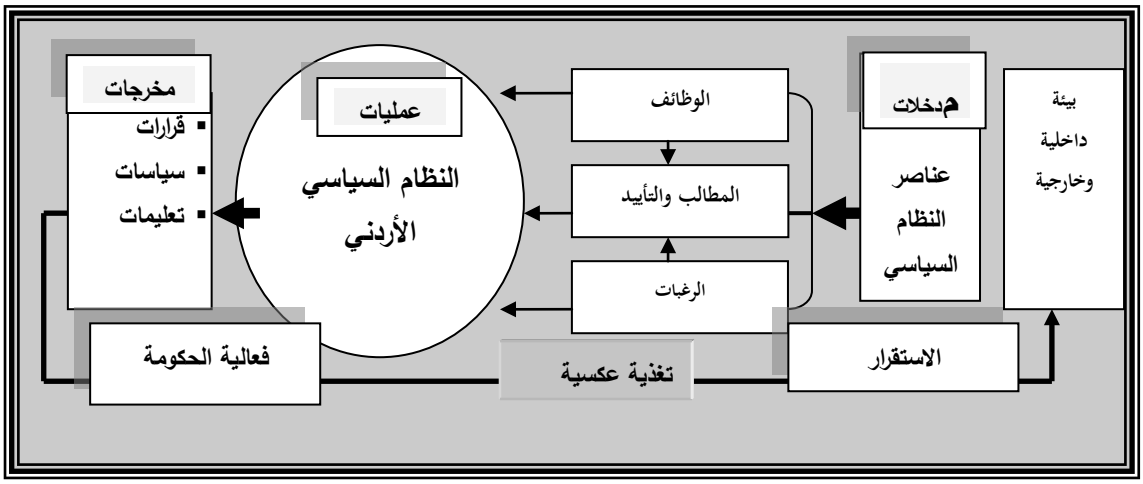

ت- المنظور السياسي للدولة في التصدي للإرهاب والتطرف:

يمكن تقديم هذا المنظور من خلال دراسة النظرية البنائية الوظيفية "لجبرييل ألموند"، حيث قدم مجموعة من الوظائف للنظام السياسي ضمن مستوى المدخلات (التجنيد والتنشئة السياسية، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح)، وعلى مستوى المخرجات (صنع القاعدة وتنفيذها، والثقافة السياسية)[٢].

يظهر المنظور السياسي للنظام السياسي الأردني من خلال قدرته على تفعيل الوظيفة السياسية للدولة في تحقيق أهداف الدولة ومصالحها، ومن بين هذه الأهداف حماية أمنها الوطني إزاء التهديدات المختلفة التي يمكن أن تواجها الدولة، وخاصة تهديد التطرف والإرهاب، لذلك فإن شكل المنظور السياسي في التعامل مع التطرف والإرهاب يأخذ مستويين:

المستوى الأول: قدرة النظام على التكيف مع تأثيرات البيئة الخارجية، حيث يشكل التطرف والإرهاب مؤثراً خارجيا تسعى الدولة للتعامل معه وذلك بتفعيل أدوات السياسة الخارجية في تحقيق مصالح الدولة العليا وحماية أمنها الوطني[٣]: دور صانع القرار في السياسة الخارجية تقليل التأثيرات السلبية الناجمة

١- من إعداد الباحث.

٢- المنوفي، كمال (١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة ربيعان، الكويت. ص ١٠٦.

٣- كاهي، مبروك (٢٠١٨)، التنمية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح الجزائرية، العدد الأول، يناير. ص ٧٧.

عن تفاعلات وأنشطة البيئة الخارجية (من حروب ونزاعات وحالة عدم استقرار دولي وإقليمي، وتطرف وإرهاب...الخ)، وتعزيز الخطاب السياسي، والدور الدبلوماسي، والمشاركة في الجهود الدولية للتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب...الخ.

المستوى الثاني: حالة الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية، وتفعيل التدابير والإجراءات الوطنية لمواجهة التطرف والإرهاب.

حيث يظهر هذا المستوى "الثاني" وفق رؤية جبرييل ألموند لوظائف النظام السياسي خلال تفعيل الوظائف التالية[١]:

- القدرة الاستخراجية: قدرة النظام على استخراج وجلب الموارد الطبيعية والبشرية وتوظيفها لمصالح وأهداف الدولة. وهنا يظهر دورها في تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية.
- القدرة التنظيمية: قدرة السلطة السياسية على ضبط سلوك الأفراد وضمان فرض الأمن وسيادة القانون.
- القدرة التوزيعية: قدرة النظام على توزيع السلع والخدمات والفرص بين كافة أفراد المجتمع.
- القدرة الرمزية: قدرة النظام على استخدام كافة الرموز والشعارات الوطنية للتأكيد على قيم الدولة، وتعزيز الولاء والانتماء.
- وظائف التحويل: وتشمل التعبير عن مصالح الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة، وتجميع المصالح من خلال الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية وتحويلها لمخرجات، وصنع القاعدة من خلال اصدار التشريعات والقرارات التي تضمن تحقيق مصالح الدولة، وتطبيق القاعدة من قبل أجهزة الدولة التي تسعى لتنفيذ التعليمات والقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة السياسية والقيام بأدوارها المختلفة.
- الحفاظ على النمو والتكيف: وتشمل وظيفتي الاتصال والتنشئة السياسية والتي تسعى السلطة السياسية لتعزيز هاتين الوظيفتين من خلال ترسيخ القيم والمعتقدات السياسية بين الافراد والجماعات لتعزيز الانتماء والولاء للنظام السياسي.

ومن هنا تظهر هذه الوظائف المختلفة وضمن مستوياتها المتعددة في التأثير على قدرة الدولة في مواجهة التطرف والإرهاب من خلال سعيها لتحقيق وظائفها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) إزاء مواطنيها، في مقابل اتخاذ كافة التدابير والإجراءات للحيلولة دون أن يؤثر التطرف والإرهاب في المجتمع.

١- المرجع السابق، ص ص ١٠٧-١٠٩.

الشكل رقم(٢)[١]

المنظور السياسي للتصدي للتطرف والارهاب.

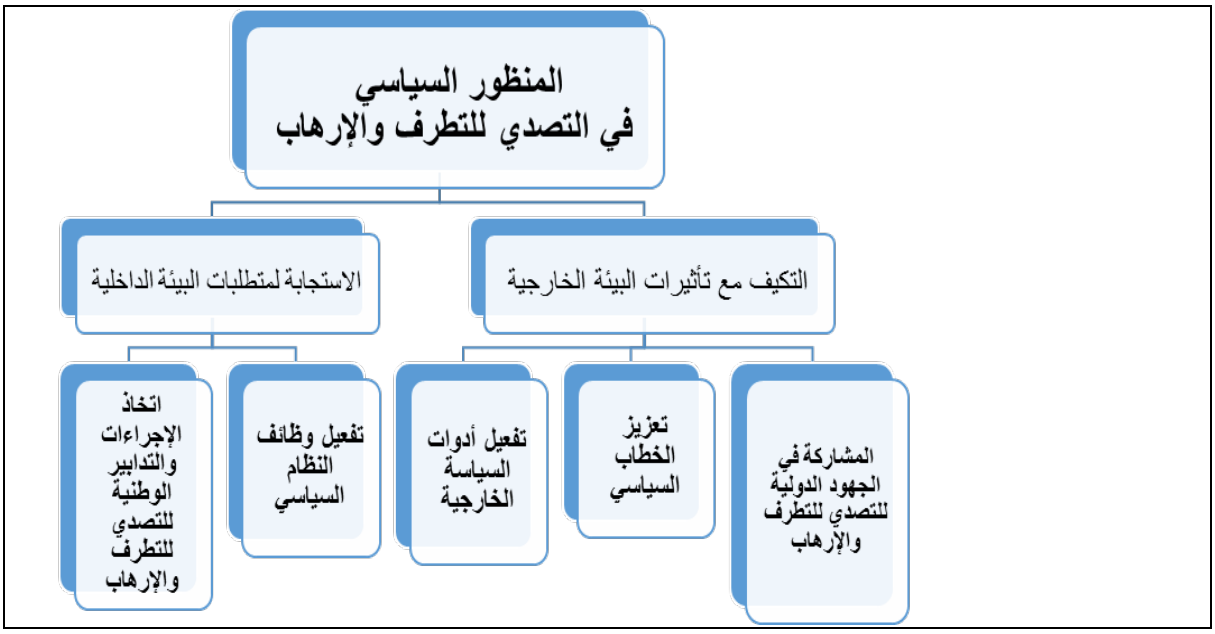

ث- تفسير ظاهرة التطرف والإرهاب:

هنالك الكثير من الاتجاهات والاقترابات النظرية التي قدمت تفسيرات مختلفة لظاهرة التطرف والإرهاب، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- **نظريات علم الاجتماع في تقديم تفسير للإرهاب والتطرف[٢]:**

- نظرية ثقافة العنف والتطرف والإرهاب، والتي تقدم تفسيراً لتطور الإرهاب في ضوء وجود ثقافات تمجد العنف وتبرر استخدامه وتصبغ علية شرعية في بعض المجتمعات.
- النظرية المعرفية: ترى بأن العنف يأتي من خلال انتشار الأفكار العدوانية الناتجة عن فلسفة التعليم في المجتمع والتي تؤثر في سلوك الأفراد وبشكل خاص الأطفال.
- نظرية التنشئة الاجتماعية: تقوم على فكرة أن اكتساب وتعلم العنف في المجتمع يأتي من خلال طبيعة التنشئة الاجتماعية، في الوقت الذي ترى بأن المجتمعات التي تسودها العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية أقل تأثراً بالعنف والتطرف والإرهاب من المجتمعات التي تقل فيها القيم والسلوكيات الأخلاقية.

١- من إعداد الباحث.

٢- الحجاجحة (٢٠١٨)، السياسة الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب(٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص ص ٩-١٠.

- **دوافع وبواعث التطرف والإرهاب[١]:**

- الدوافع السياسية: يرى هذا الاتجاه بان السياسة تلعب دوراً كبيراً في زيادة التطرف والإرهاب، من خلال: طبيعة علاقات الدول وحالة السيطرة والهيمنة والتبعية والعولمة.. الخ، بالإضافة إلى سعي الدول لتحقيق مصالحها إلى استخدام القوة بحق دول أو أفراد أو جماعات، أو سعيها إلى تجنيد واستخدام جماعات وتنظيمات إرهابية. فالدوافع السياسية تظهر بصورة أخرى أيضا (الاستعمار، والصراع على السلطة، والاستبداد والظلم...الخ).
- الدوافع الاقتصادية: تشكل هذه الدوافع محركاً للدول للجوء للحروب بغية السيطرة على الثروات الاقتصادية للدول الأخرى، والتفاوت الاقتصادي بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وانتشار المشكلات الاقتصادية داخل الأنظمة السياسية من الفقر والبطالة والفساد وصراع الطبقات، كل ذلك من الدوافع الاقتصادية للتطرف والإرهاب[٢].
- الدوافع الاجتماعية: إن انتشار حالة عدم الاستقرار الاجتماعي من فقر وتدني مستوى المعيشة والفساد، وزيادة نسب الجريمة والطلاق، وتفشي الظواهر السلبية، وانتشار المخدرات، وتدني مستوى التعليم، وانتشار الأمية، وضعف الروابط الأسرية، وانتشار العنصرية والطائفية، وغياب الوحدة الوطنية...الخ، تؤدي إلى خلق أوضاع غير مستقرة في المجتمع تساعد في انتشار التطرف والإرهاب[٣].
- الدوافع غير المباشرة للتطرف والإرهاب: وتشمل التعصب لجماعة أو طائفة معينة، التأثير السلبي لوسائل الإعلام، الفراغ الروحي والفهم الخاطئ للدين... الخ[٤].

ومن هنا يمكن تفسير أسباب نشوء التطرف والإرهاب وأسباب لجوء التنظيمات والجماعات الإرهابية إلى استهداف الدول، حيث ظهر ذلك من خلال أسباب استهداف الأردن من قبل التطرف والإرهاب في أكثر من حادثة، وسوف نتناولها بشكل مفصل في الموضوع القادم.

١- عبدالكافي (٢٠٠٦)، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، كتب عربية، القاهرة. ص ص ٤٦-٥٢.

٢- المبيضين (٢٠١٨)، الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف والإرهاب: الأردن دراسة حالة ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، ص ص ٣٤-٣٥.

٣- الملكاوي، عصام(٢٠١٤)، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ص ١٠-١٢.

٤- الملكاوي، مرجع سابق، ص ٥.

٢- الدراسات السابقة:

- دراسة الحجاحجة، صـــدام (٢٠١٨)" الـسياسة الأردنية في مواجهـــة التطرف والإرهـــاب٢٠١١-٢٠١٧": تبحث الدراسة في مفهوم التطرف والإرهاب وأهم أشكال الإرهاب وأنواعه، والسياسة الخارجية الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب (في الإشارة للاتفاقيات الدولية التي وقعها الأردن لمكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، ودور الدبلوماسية الأردنية وفعاليتها تجاه هذه الظاهرة)، بالاضافة إلى أهم التشريعات الوطنية الأردنية والسياسات الاقتصادية والأمنية الخاصة في مكافحة التطرف والإرهاب.
- دراسة مبيضين، محمد(٢٠١٨) "الجهود الدولية في مكافحة التطرف والإرهاب: الأردن دراسة حالة (٢٠٠١-٢٠١٧)": تبحث الدراسة في مفهوم الإرهاب وتطوره التاريخي وأهم الخطوات والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ثم أهم التدابير الوطنية الأردنية للتصدي لهذه الظاهرة، وانضمام الأردن للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، ودور الخطاب الأردني والجهود العسكرية في محاربة التنظيمات الإرهابية.
- دراسة ضمور، برق (٢٠١٨) "البعد الأمني في السياسة الأردنية تجاه قضايا الإرهاب واللاجئين ٢٠١١-٢٠١٧": تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأردنية وكيفية صنع القرار السياسي وأهم تحديات البيئة الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار، ثم دراسة أبعاد ظاهرة التطرف والإرهاب وقضية اللاجئين وتأثيرها على الأردن، وكيفية مواجهة السياسة الخارجية الأردنية لظاهرة التطرف والإرهاب وقضية اللاجئين، في مقابل ذلك تناول الباحث أهم خطوات الأردن على المستوى التشريعي والأمني في مكافحة هذه الظاهرة.
- دراسة العدوان، علي(٢٠١٧)" السياسة الخارجية الأردنية تجاه التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (تنظيم داعش دراسة حالة ٢٠١٠-٢٠١٦": تبحث الدراسة في مفهوم التطرف والإرهاب، وأهم الجهود الدولية في محاربته، والحديث عن أهم التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وبشكل خاص داعش، وكيفية نشأة التنظيم وأهم عملياته الإرهابية، وأهم خطوات السياسة الأردنية على المستويين الداخلي والخارجي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي.
- دراسة سانشيز، فيكتوريا:

Sanchez, V (2018), “Lights and Shadows of Jordan’s Counterterrorism Strategy”.

تتناول الدراسة مضمون الإستراتيجية الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب، ثم خطوات الأردن في التعامل مع ظاهرة التطرف والإرهاب ضمن مستويات مختلفة: الأمنية والقانونية، والإعلامية والدينية والاجتماعية، وأهم السلبيات والتحديات التي واجهها الأردن في هذا السياق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في البحث في موضوع التطرف والإرهاب وكيفية مواجهة التطرف والإرهاب، لكنها تميزت عن الدراسات السابقة فيما يلي:

١- شمولها على فترة زمنية امتدت لنهاية عام ٢٠١٨.
٢- تناول مفهوم المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب.
٣- تناول أهم الأدوار والوظائف السياسية والأمنية والتشريعية التي قام بها الأردن في سبيل مكافحة التطرف والإرهاب.
٤- ربطت الدراسة بين الدور الوظيفي للدولة والتحديات المختلفة التي تواجهها، والأثر المترتب على ذلك في تحديد فعاليتها في مواجهة التطرف والإرهاب.

ثانياً: الأردن في فكر التنظيمات المتطرفة:

تعرض الأردن كغيره من الدول إلى الكثير من العمليات والحوادث الإرهابية، والتي أودت بحياة الكثير من المواطنين الأردنيين، حيث ارتبط تأثير التطرف والإرهاب منذ تأسيس الدولة الأردنية بالأحداث والمتغيرات المختلفة في المنطقة العربية في فترات تاريخية. وزادت تأثيراته بشكل كبير مع الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وبروز تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة أبو مصعب الزرقاوي، والذي بدأ بمحاولات عديدةلاستهداف الأردن بعد تلك الفترة (خلية الجيوسي ٢٠٠٤*، وتفجيرات فنادق في عمان ٢٠٠٥، واستهداف مدينة العقبة بصواريخ كاتيوشيا عام ٢٠٠٤، وقتل الدبلوماسي الأمريكي لورنس فولي...الخ)[١].

وقد استمر سعي الجماعات والتنظيمات الإرهابية لزعزعة استقرار الأردن بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عام ٢٠١٤ نتيجة سوء الأوضاع الأمنية في العراق وسوريا، فبدأت رسالة التنظيم واضحة باستهداف الأردن وقد ظهر ذلك جليا: (بحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة حياً في يناير من عام٢٠١٥، والاعتداء على مبنى مكتب مخابرات البقعة في يونيو من عام ٢٠١٦، واستهداف المنطقة الحدودية (الركبان) في يونيو من عام ٢٠١٦، وحادثة قلعة الكرك في ديسمبر من

*- ارتبطت خلية الجيوسي بتنظيم القاعدة في العراق، والتي خططت لتفجير مبنى المخابرات العامة بمتفجرات ومواد كيماوية، وتم اعتقال الرأس المدبر لها وهو عزمي الجيوسي عام ٢٠٠٤.

١- الحجاحجة، مرجع سابق، ص ٥٤.

عام ٢٠١٦، وأحداث الفحيص والسلط في آب من عام ٢٠١٨) إضافة إلى إحباط الكثير من المخططات الإرهابية [١].

إن تزايد تأثر الأردن واستهدافه من تنظيم داعش قد اتضح بشكل كبير عام ٢٠١٦ والذي شهد زيادة حدة تأثير التنظيم وسيطرته على مساحات كبيرة من الأراضي السورية والعراقية، بحيث زاد تأثيره وخطورته على الأردن بقربه من الحدود الأردنية، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني وبشكل واضح بعد الحوادث الإرهابية التي وقعت على الأراضي الأردنية إلى ضرورة التعامل مع هذا التنظيم ضمن إجراءات وقائية وعلاجية سريعة، ولا سيما أن رسالة التنظيم قد ظهرت في الخطاب الإعلامي المتطرف تجاه الأردن، حيث زاد حدته بعد أحداث الكرك ٢٠١٦، وقد اعتبرت فيه بان هدفها القادم كافة مكونات الشعب الأردني. وفي مطلع عام ٢٠١٨ تم احباط عدد من المخططات الإرهابية، كان من بينها محاولة تهريب متطرفين وأسلحة ومخدرات عبر انابيب النفط القديمة على الحدود الأردنية السورية، والأردنية العراقية[٢].

الجدول (١) العمليات الإرهابية التي استهدفت الأردن(٢٠١١-٢٠١٨)[٣]

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	المجموع
العدد	-	٢	١	٣	٤	٩	١	١	٢١

ومن هنا يمكن استخلاص أسباب استهداف التنظيمات الإرهابية وبشكل خاص تنظيم داعش للأردن على النحو التالي[٤]:

١- انتماء عدد كبير من القياديين وأنصار تيار السلفية الجهادية للأردن وفي مقدمتهم عبدالله عزام، وأبو محمد المقدسي، وأبو قتادة الفلسطيني، وأبو مصعب الزرقاوي...الخ والذين شكلوا قيادات

١- عن موقع اليوم السابع تحت عنوان" انفوجراف.. محطات مواجهة الأردن للإرهاب العابر للحدود على مدار ١٦ عاما"، فبراير ٢٠١٩. www.m.youm7.com

2-Rawashdeh, H (2016), "Jordan's Approach to counter-Extremism", Methods Region and in the West, Abu Roman, M (Ed), Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan and Iraq. pp 95-96.

٣- تم جمع المعلومات من المصادر التالية: العدوان، علي(٢٠١٧)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (تنظيم داعش دراسة حالة ٢٠١٠-٢٠١٦)، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة. ص ص ١٢٥-١٢٦. والحجاجحة، مرجع سابق، ص ٥٥. وموقع صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ وتحت عنوان" ابرز محطات الأردن عام ٢٠١٨". www.alrai.com

٤- العدوان، علي، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٤٢.، و الحجاجحة، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٥٨.

الصف الأول لتنظيم القاعدة، وقد ظهر لهم أنصار داخل وخارج الأردن مما شكل خطراً على الأردن استطاعت الأجهزة الأمنية من تفكيك تلك التنظيمات وخلاياها.

٢- المواقف العدائية التي تكنها التنظيمات الإرهابية وبشكل خاص داعش للأردن استمراراً لما كان من عداء تنظيم القاعدة السابق للأردن.

٣- التمدد الجغرافي لتنظيم داعش وقربه من الحدود العراقية والسورية للأردن. وسعيه إلى إقامة ما يسمى بدولة الخلافة.

٤- العقيدة الأيديولوجية لتنظيم داعش سعت لاستقطاب أنصار له من مختلف دول العالم وبشكل خاص من الأردن، ومحاولة إيجاد بيئة مناسبة له في الأردن.

٥- ارتباط الأردن بعلاقات جيدة مع الدول الغربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- سعي الأردن الدائم لتفكيك تلك التنظيمات والمشاركة العسكرية والأمنية في استهداف مواقع تنظيم داعش (مشاركة الأردن إلى جانب التحالف الدولي ضد داعش).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الدور السياسي الأردني للتصدي للتطرف والإرهاب:

لعبت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دوراً كبيراً في التأثير على فعالية النظام السياسي الأردني في تحقيق وظائفه المختلفة، وانعكاس ذلك على مستوى الوظيفة الأمنية (التصدي للإرهاب والتطرف). حيث برز المتغير الاقتصادي من بين العوامل المؤثرة في دور الدولة في التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب، ذلك أن الاقتصاد الأردني يعاني من مجموعة من السلبيات لم تستطع الحكومات المتعاقبة من إيجاد حلول لها، فانعكست تأثيراتها على المواطن الأردني بشكل سلبي، الأمر الذي ثبت معه وجود قصور في الوظيفة الاقتصادية للدولة، مما كان له الأثر السلبي في إضعاف مقدرة الدولة على مواجهة التحديات وبشكل خاص ظاهرة التطرف والإرهاب، ويتضح ذلك من خلال ما يلي[١]:

١- استمرار الاختلالات في النظام الاقتصادي الأردني (عجز الموازنة، وعجز في الميزان التجاري، وتفاقم في المديونية الخارجية، وزيادة في نسب التضخم والبطالة ...الخ).

1- Tayem, F and Majali, R (2018), " The Arab Spring Crisis and the Democratic Trend in Jordan", Journal of Political and Law, Vol. 11, No. 3, Canadian Center of Science and Education. 2018. PP 104-105.

الجدول (٢) المؤشرات الاقتصادية المختلفة (٢٠١١-٢٠١٨) بالنسب المئوية[١]

المؤشر/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي	٥,٥	٣,١	٢,٨	٣,١	٢,٦	١,٩		
نسبة البطالة	١٢	١٢,٢	١١	١٢,٣	١٣,٦	١٨,٧		
نسبة التضخم	١٣	٤,٧	٥,٦	٣,٢	٢,٣	٤,٥		
نسبة العجز في الميزان التجاري	٣٥	٣٦	٣٥,٩	٣٩,٩	٥٢,٧	٤٩,٦		
نسبة عجز الموازنة العامة	٧	٤,٦	٥,٤	٦,٩	٢,٥	٢,٨		

٢- تقليص دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة برامج الخصخصة وتحرير السوق، أدت إلى زيادة درجة التبعية الاقتصادية والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، وبروز هيمنة السوق وأصحاب رؤوس الأموال على الاقتصاد الوطني، مما كان له الأثر في زيادة الفجوة بين الطبقات داخل المجتمع الأردني، وانتشار الفساد، وتآكل الطبقة الوسطى[٢].

٣- فشل السياسات الحكومية في معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية أدى لزيادة الفجوة في العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، وزيادة حدة الاحتقان الاجتماعي، الأمر الذي كان له دور في ظهور الحركات الاحتجاجات في الأردن خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٨). والتي باتت تشكل تحدياً حقيقياً في قدرة الدولة على الاستجابة للمتطلبات الشعبية، في ظل زيادة تحدي حالة عدم الاستقرار الإقليمي[٣].

٤- ساهمت المشاكل الاقتصادية في الأردن في نشوء حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي (انتشار المخدرات والجريمة والانتحار، وزيادة درجة العنف المجتمعي، وزيادة نسبة العنوسة في فئة الشباب، وزيادة نسب الطلاق...الخ).

٥- سعي التنظيمات الإرهابية إلى تعبئة الأنصار والموالين لها داخل الأردن من خلال استثمار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير المحدد الجغرافي والسكاني كأبرز العوامل التي تضعف من فعالية الحكومة وأجهزتها في التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب.

١- البنك المركزي الأردني(٢٠١٩)، المؤشرات الاقتصادية الكلية ٢٠١٩، http://www.cbj.gov.jo.

2- Tayem, F and Majali, R, Ibid. Page 106.

3- Schwedler, Jillian," The Politics of Protest in Jordan", Foreign Policy Research Institute, Footnotes, The Newsletter of FPRI's Wachman Center, Philadelphia, February 2012. Page 3.

الجدول (٣) التحديات التي تواجه الأردن في التصدي للتطرف والإرهاب[١]

المحدد الخارجي	المحدد الداخلي
القضية الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي.	النظام الاقتصادي: محدودية الموارد الاقتصادية، الخصخصة، وعجز موازنة، عجز الميزان التجاري، الارتفاع المستمر في الأسعار، زيادة المديونية الخارجية، زيادة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، زيادة الضرائب والرسوم، وتآكل الطبقة الوسطى، والفقر والبطالة...الخ.
صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي	النظام الاجتماعي: انخفاض المستوى المعيشي وزيادة الفقر والبطالة، وتفشي الفساد والواسطة والمحسوبية، وزيادة الجريمة والمشاكل والعنف الاجتماعي، والعشائرية والإقليمية والجهوية.
العولمة والأزمات الاقتصادية العالمية	النظام السياسي: شرعية نظام الحكم وطبيعة الإرادة السياسية وتوجهاتها، وطبيعة التشريعات والقوانين السياسية الناظمة للعمل الديمقراطي، وطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. حدة الاحتقان الشعبي من السياسات الحكومية.
الهجرات القسرية اللاجئون الفلسطينيون، أعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧. والهجرة الطارئة في أعقاب أزمة الخليج الثانية ١٩٩١، والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وأزمة اللجوء السورية ٢٠١١.	النظام التعليمي: ضعف البحث العلمي، تدني المستوى التعليمي، عدم مناسبة المخرجات التعليمية مع سوق العمل، مشاكل في المناهج التربوية والتعليمية.

١ – المجالي، رضوان (٢٠١٥)، مرجع سابق. ص ٤٥.

جعل وقوع الأردن جغرافياً في منطقة غير مستقرة (العراق وسوريا) جعله عرضة لتأثير التطرف والإرهاب، حيث شكلت الحدود العراقية والسورية نقطة مهمة في تعزيز خيارات الأردن لضرورة الانتباه من انتشار التنظيمات الإرهابية الجغرافي وإمكانية استغلالها لبؤر النزاعات والصراعات القريبة من الحدود (تدمر، درعا، والركبان، والأنبار والرطبة...الخ)[١].

يضاف ذلك إلى تأثير المتغير الديموغرافي بزيادة أعداد اللاجئين السوريين وتدفقهم إلى الأردن بما يزيد عن مليون ونصف المليون لاجئ سوري والذين باتوا يؤثروا اقتصاديا وأمنياً على الأردن مما يشكل تحدياً كبيراً. ويقابل ذلك تأثير العامل الاقتصادي والذي ظهر جلياً من خلال زيادة موجة الاحتجاجات في الأردن في أواخر عام ٢٠١٧ نتيجة زيادة ارتفاع الأسعار، ورفع الدعم عن الخبز وزيادة الضرائب والرسوم مما زاد من أعباء المواطن، وزيادة درجة الاحتقان الشعبي[٢]. وتطور الأمر في يونيو عام ٢٠١٨ لاندلاع احتجاجات الدوار الرابع ضد مشروع قانون ضريبة الدخل والتي اطاحت بحكومة هاني الملقي واستمرار مرحلة من الاحتقان الشعبي المستمرة والاحتجاجات المتواصلة في عهد حكومة عمر الرزاز[٣].

رابعاً: الخطوات الأردنية الخارجية في التصدي للتطرف والإرهاب:

لقد انتهج صانع القرار الأردني مجموعة من الخطوات على مستوى السياسة الخارجية من أجل تعزيز الدور الأردني في مكافحة التطرف والإرهاب خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)، وقد ظهر هذا الدور من خلال تصاعد الخطاب السياسي الأردني في الكثير من المناسبات متضمناً مفردات عديدة حول التطرف والإرهاب، وفعالية الزيارات الملكية المختلفة والتي أصبحت قضية التطرف والإرهاب على أجندة تلك الزيارات، بالإضافة إلى المشاركة الرسمية الأردنية في الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التطرف والإرهاب، والمشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات الدولية، والمشاركة العسكرية والأمنية...الخ.

ويمكن اجمال تلك الخطوات على النحو التالي[٤]:

١- توقيع الأردن على عدد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب: توقيع الأردن على الاتفاقية الأردنية الأمريكية لمحاربة دعاية داعش على الإنترنت) في ١١ ابريل ٢٠١٦، والتوقيع على

1- UNDP,(2018),” Support to Counterterrorism, Stabilization, and Counter radicalization in Jordan”, Sit: www.jo.undp.org.

٢- صحيفة الرأي الأردنية، الملف الاقتصادي، بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

٣- علاء الدين فايق(٢٠١٨)، الأردن في ٢٠١٨.. صراع استقرار واحتجاجات غير مسبوقة، موقع رؤية الاخبارية، ديسمبر .www.roayhnews.com.

٤- العدوان، علي، مرجع سابق، ص ص ١٤١-١٤٧. والحجاحجة، مرجع سابق، ص ص ١١٠-١١٥.

الاتفاقية العربية لمكافحة غسيل الأموال عام ٢٠١٠، والإستراتيجية العربية للإعلام عام ٢٠١٣، واتفاقية خفض التوتر بين الأردن وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٧[١].

٢- مشاركة الأردن في اللقاءات العربية والإسلامية والدولية: حضور مؤتمرات القمة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) وأبرز ما جاء في كلمة جلالة الملك فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب. وحضور مؤتمر القمة الإسلامية في إسطنبول إبريل ٢٠١٦ وأهم ما جاء فيه من قرارات متعلقة بالتطرف والإرهاب، ومؤتمر اسطنبول ٢٠١٧ حول القدس.والمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامية في مكة المكرمة ١٨ اب ٢٠١٢ وأهم قراراته فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب.والمشاركة في القمة العربية الإفريقية في الكويت في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣ وأهم قراراته فيما يتعلق في التطرف والإرهاب. والمشاركة في الاجتماعات الدورية للجمعية العامة للأمم المتحدة(٢٠١١-٢٠١٨) وكلمة الأردن فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب. والمشاركة في قمة الدول المشاركة في التحالف الدولي لمواجهة التطرف والإرهاب ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥. والمشاركة في اجتماع لندن في ٢٢ يناير ٢٠١٥، والمشاركة في اجتماع روما ٢ مارس ٢٠١٦ واجتماع جنيف في ٧ ابريل ٢٠١٦ والخاص بمكافحة التطرف. والمشاركة في القمة الإسلامية الأمريكية في الرياض في ٢٠ مايو ٢٠١٧ وأهم قراراتها تجاه التطرف والإرهاب.

٣- – المناورات العسكرية المشتركة بين الأردن والدول العربية والأجنبية. مناورات الأسد المتأهب والتي انطلقت بعد عام ٢٠١١، ومناورات رعد الشمال في السعودية ٢٠١٦، والمناورات الأردنية المصرية عام ٢٠١٦، والمناورات الأردنية السعودية ٢٠١٧...الخ.

٤- المشاركة في التحالف الدولي العسكري والأمني ضد تنظيم داعش عام ٢٠١٥.

٥- المشاركة العسكرية في التحالف الدولي ضد جماعة الحوثيين في اليمن عام ٢٠١٥.

٦- – الاجراءات الأمنية والعسكرية التي قام بها الأردن لتأمين الحدود الشرقية والشمالية.

٧- –الإجراءات الأمنية والعسكرية التي قام بها الأردن لدعم التواجد العشائري السني في العراق وسوريا بالقرب من الحدود مع الأردن.

٨- خطابات الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في اللقاءات الدولية المختلفة والتأكيد على ضرورة التصدي للتطرف والإرهاب. (خطاب الملك في قمة نيويورك ٢٩ أيلول ٢٠١٥ للتحالف الدولي ضد

١- الضمور، برق(٢٠١٨)، البعد الأمني في السياسة الأردنية تجاه قضايا الإرهاب واللاجئين(٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص ص ١٠٨-١١١.

الإرهاب، وكلمة الملك في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠١١، وخطاب الملك أمام البرلمان الأوروبي في ١٠ آذار ٢٠١٥...الخ)[١].

خامساً: الخطوات الأردنية الداخلية في التصدي للتطرف والإرهاب:

سعى الأردن إلى اتخاذ كافة التدابير والإجراءات المختلفة على المستويات التشريعية والأمنية والمؤسسية للتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب ويمكن اجمالها على النحو التالي:

١- إصدار العديد من التشريعات والقوانين الوطنية لمواجهة التطرف والإرهاب. قانون منع الإرهاب رقم(٥٥) لسنة ٢٠٠٦، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم(٤٦) لسنة ٢٠٠٧، وقانون منع الإرهاب رقم(١٨) لسنة [٢].

٢- تعزيز الدور الأمني من حيث إتباع مجموعة من السياسيات الأمنية من خلال وضع استراتيجية أمنية للتصدي للتطرف والإرهاب[٣].

٣- إنشاء مؤسسات وطنية تعنى بمكافحة التطرف والإرهاب: مديرية مكافحة التطرف عام ٢٠١٥*، والمركز الأردني لمكافحة التطرف الفكري عام ٢٠١٧، مركز السلم المجتمعي في مديرية الأمن العام[٤].

٤- تفعيل دور وعمل المؤسسات والوزارات الرسمية في مكافحة التطرف والإرهاب. حيث سعت مختلف الوزارات والدوائر الحكومية لتفعيل خطط وطنية في تحقيق عنصري التوعية والوقاية من مخاطر التطرف والإرهاب[٥]:

أ- توقيع وزارة الداخلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في أيار ٢٠١٦، على مذكرة تفاهم من أجل شراكة لمنع التطرف والإرهاب.

١- موقع الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ٢٠١٧: kingabdullah.jo

٢- الضمور، برق، مرجع سابق. ص١٠٨.

٣- للمزيد من التفاصيل حول مضمون الخطة الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب انظر: صحيفة الغد الأردنية، ١٥ حزيران ٢٠١٦.

*- وهي أحدى المديريات التي تتبع وزارة الداخلية تتعلق بالجانب الوقائي والتوعوي لظاهرة التطرف والإرهاب، للمزيد: www.moi.gov.jo

٤- وكالة الأنباء الأردنية بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٧: www.petra.gov.jo

5- Sanchez, V (2018), Lights and Shadows of Jordan's Counterterrorism Strategy, Opinion Document, isee.es .pp 13-19.

ب-على المستوى الديني: نشر رسالة عمان والتي أطلقت عام ٢٠٠٤ كأساس للخطاب الديني المعتدل، والانضمام للمنتدى العالمي للاعتدال، وإطلاق الأردن لمبادرة أسبوع الوئام الديني*، بالاضافة إلى برامج وزارة الأوقاف في تعزيز الخطاب الديني الرسمي من خلال الدعوة والارشاد والوعظ.

ت-على المستوى الاعلامي: عززت المؤسسات الاعلامية الأردنية من دورها بعد ٢٠١٥ في الكشف عن طرق مواجهة روايات الجماعات المتطرفة، ودحض فتاويها وادعاءتها وتشويها للاسلام.

ث-على المستوى التربوي والتعليمي: سعت مؤسسات التعليم إلى الأردن في مواجهة التطرف والإرهاب من خلال (العمل على مراجعة للمناهج الدراسية واضافة مناهج تعنى بالتعريف بالتطرف والإرهاب، وكيفية مواجهة اصحاب الفكر التكفيري...الخ[١].

وبناء على ما سبق نلاحظ بأنه رغم الجهود والخطوات الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب على مختلف المستويات، إلا أن هنالك إشكالية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي إلى تحقيق حالة من عدم الاستقرار، الأمر يبقى نقطة سلبية تسعى الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى استغلالها في ظل وجود بيئة غير مستقرة ومصدر للتجنيد الفكري للشباب.

الخاتمة:

شكل التطرف والإرهاب أبرز القضايا المؤثرة في النظم السياسية للدول، وأصبحت قضية عالمية مجال بحث ودراسة للكثير من الباحثين في مختلف الحقول العلمية، بل بات التركيز على كيفية إيجاد الحلول لمواجهة هذه الظاهرة، والتي تطورت بتطور حالة عدم الاستقرار الدولي، وزيادة استخدامات التكنولوجيا ووسائل الإعلام، في ظل زيادة تحديات الدول وانشغالها في مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأصبح المحدد الخارجي والمتمثل بالتطرف والإرهاب من أبرز التحديات والتي أعطيت أولوية كبرى لدى كثير من الدول بضرورة عدم التهاون مع هذه الظاهرة.

*- اقترح الملك عبدالله الثاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٠ اسبوع انسجام ما بين الأديان، تم اعتماده في اكتوبر ٢٠١٠.

١-الشرفات، سعود(٢٠١٨)، تقييم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف والإرهاب، معهد واشنطن. www.washingtoninstitue.org

فكانت الأردن من بين الدول التي أولت هذه القضية أهمية وبشكل خاص بعد تفجيرات عمان ٢٠٠٥، وظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤، فاتخذت على البعد السياسي مجموعة من الإجراءات والتدابير على مستوى البيئة الداخلية والخارجية كان لها الدور في التصدي لخطورة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وبشكل خاص تنظيم داعش.

ومن هنا توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جاءت اجابة عن أسئلتها، واختبار فرضيتها، يمكن إبرازها على النحو التالي:

١- صحة فرضية الدراسة فيما يتعلق بزيادة فعالية الدول كلما تعرضت لمخاطر التطرف والإرهاب، وهذا ما ظهر في زيادة فعالية ودور الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) للتصدي للتطرف والإرهاب على الرغم من وقوع الحوادث التي حدثت (٢١) حادثة إرهابية خلال(٨) سنوات. وهذا معدل ليس عالي بالمقارنة بدرجة المخاطر العالية من البيئة الداخلية والخارجية.

٢- تنطلق حدود المنظور السياسي الأردني لمواجهة التطرف والإرهاب من طبيعة الإمكانيات المتاحة للدولة الأردنية، والعمل على إيجاد توازن بين الدور الوظيفي للدولة خارجيا ودورها الوظيفي داخلياً. فظهرت خطوات مواجهة التطرف والإرهاب على المستوى الخارجي أكثر تسارعاً وإيجابية منها على المستوى الداخلي، وذلك بسبب تحديات البيئة الداخلية المتمثلة بالنظام الاقتصادي وما رافقه من مشاكل مختلفة انعكست بشكل سلبي على البنى الأخرى (السياسية والاجتماعية)، حيث زادت الفجوة في العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية، ودرجة الاحتقان الاجتماعي نتيجة فشل السياسات الاقتصادية الحكومية، مما أضعف معه دور الدولة في أداء وظائفها المختلفة وبشكل خاص الوظيفة الأمنية، مما يعطي فرصة للتطرف والإرهاب لاستثمار هذا الخلل، على الرغم من الخطوات والسياسات الوطنية التي اتخذت على المستوى الأمني والتشريعي والمؤسسي، إلا أنها تبقى ضعيفة أمام الملف الاقتصادي.

٣- إن بروز مؤشرات الفقر والبطالة وضعف سيادة القانون وعدم كفاية الخدمات والتهميش ونقص فرص الشباب وغياب المساواة الاجتماعية من أبرز التحديات في قدرة الدولة على مواجهة التطرف والارهاب.

٤- ظهر الدور السياسي للنظام السياسي الأردني على مستوى السلوك الخارجي للتصدي لظاهرة التطرف والإرهاب من خلال (تصاعد الخطاب السياسي في اللقاءات والمناسبات الدولية ضد التطرف والإرهاب، وزيادة نشاط الدبلوماسية في حضور اللقاءات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية في التصدي لظاهرة التطرف والإرهاب، بل والمشاركةفي العمليات العسكرية والمناورات المشتركة.

٥- أما على مستوى الدور السياسي للنظام السياسي على مستوى السياسة الداخلية ظهرت في إطار التشريعات والمؤسسات التي أقرت خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) لمواجهة التطرف والإرهاب. ودور المؤسسات الوطنية للتصدي لهذه الظاهرة بشكل وقائي وتوعوي.

توصيات الدراسة:

١- إن مكافحة التطرف والإرهاب لا يقف فقط على الحلول الأمنية والعسكرية بل لابد من إضعاف التنظيمات الإرهابية من خلال تحقيق الاستقرار الإقليمي، ومراقبة شبكات التواصل الاجتماعي، والعمل على تتبع مسارع عمل تلك التنظيمات ورصدها.

٢- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية تساهم في معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية، والعمل على تعزيز العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية وتفعيل مؤشرات الوحدة الوطنية والولاء والانتماء، والقضاء على مظاهر الجهوية والطائفية، وتشجيع الشباب على المشاركة في النشاطات المجتمعية والتطوعية، وعدم تركهم فريسة للتأثر من قبل تلك الجماعات.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، ووضع برامج وطنية للقضاء على الفقر والبطالة، وتفعيل المنظومة الثقافية الوطنية.

٤- تفعيل دور النظام التربوي والتعليمي في تعزيز القيم والأخلاق وتفعيل العقل لمواجهة خطر التجنيد الفكري للجماعات المتطرفة والإرهابية.

٥- إظهار رسالة الإسلام الحقيقية القائمة على الاعتدال والوسطية، ومنع أي محاولة لتشويه صورة الإسلام، وذلك بتفعيل دور إعلامي وديني وتربوي من خلال المؤسسات الإعلامية والدينية والتربوية.

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

البنك المركزي الأردني (٢٠١٩)، المؤشرات الاقتصادية الكلية ٢٠١٩، http://www.cbj.gov.jo.

الحجاحجة، صدام (٢٠١٨)، السياسة الأردنية في مواجهة التطرف والإرهاب(٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

الشرفات، سعود(٢٠١٨)، تقييم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف والإرهاب، معهد واشنطن. www.washingtoninstitue.org

صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨ وتحت عنوان" ابرز محطات الأردن عام ٢٠١٨". www.alrai.com

صحيفة الرأي الأردنية، الملف الاقتصادي، بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.

صحيفة الغد الأردنية، ١٥ حزيران ٢٠١٦.

ضمور، برق (٢٠١٨)، البعد الأمني في السياسة الأردنية تجاه قضايا الإرهاب واللاجئين (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

عبدالكافي (٢٠٠٦)، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، كتب عربية، القاهرة.

العدوان، علي (٢٠١٧)، السياسة الخارجية الأردنية تجاه التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (تنظيم داعش دراسة حالة ٢٠١٠-٢٠١٦)، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة.

علاء الدين، فايق (٢٠١٨)، الأردن في ٢٠١٨.. صراع استقرار واحتجاجات غير مسبوقة، موقع رؤية الإخبارية، ديسمبر www.roayhnews.com.

عوض، جابر (١٩٩٢)، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة اقترابات البحث في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

كاهي، مبروك (٢٠١٨)، التنمية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح الجزائرية، العدد الأول، يناير.

المادة الأولى من اتفاقية جنيف الخاصة بقمع ومنع الإرهاب لعام ١٩٧٣.

مبيضين، محمد (٢٠١٨)، الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة التطرف والإرهاب: الأردن دراسة حالة ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة،

المجالي، رضوان (٢٠١٥)، أثر الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في الاردن، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح الجزائرية.

المجالي، رضوان (٢٠١٨)، مذكرات مادة مناهج البحث في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة. ص ص ٣٤-٣٥.

مديرية الافتاء (٢٠٠٦)، التطرف حقيقتة وبواعثه، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

المعايطة، لارا (٢٠١٨) السياسة الخارجية الأردنية تجاه العراق(٢٠١١-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

ملكاوي، عصام (٢٠١٤)، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

المنوفي، كمال (١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة ربيعان، الكويت.

موقع الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ٢٠١٧: kingabdullah.jo

الهزايمة وآخرون (٢٠١٨)، مبادئ العلوم السياسية، دار كنوز المعرفة، عمان.

الوريكات، معتز (٢٠١٦)، أثر السياسة الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

وكالة الأنباء الأردنية بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٧: www.petra.gov.jo

يخلف (٢٠٠٧)، مفهوم المنظور والعلاقات الدولية، مقياس نظرية العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر.

اليوم السابع تحت عنوان" انفوجراف.. محطات مواجهة الأردن للإرهاب العابر للحدود على مدار ١٦ عاما"، فبراير ٢٠١٩. www.m.youm7.com.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

Rawashdeh, H (2016), " Jordan's Approach to counter-Extremism", Methods Region and in the West, Abu Roman, M (Ed), Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan and Iraq.

Sanchez, V (2018), Lights and Shadows of Jordan's Counterterrorism Strategy, N. 114/2018, Opinion Document, isee.es

Schwedler, Jillian," The Politics of Protest in Jordan", Foreign Policy Research Institute, Footnotes, The Newsletter of FPRI's Wachman Center, Philadelphia, February 2012.

Tayem, F and Majali, R (2018), "The Arab Spring Crisis and the Democratic Trend in Jordan", Journal of Political and Law, Vol. 11, No. 3, Canadian Center of Science and Education. 2018.

UNDP, (2018)," Support to Counterterrorism, Stabilization, and Counter radicalization in Jordan", Sit: www.jo.undp.org.